IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2025) (02) (03): P(199-209)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

The Role of Development Policy in Poverty Alleviation for the Period (2004-2022) (Malaysia as a model)

Zahraa Ibrahim Kadum[1] , Prof. Dr. Qusay Abdoud Al Jabri [2]
[1,2] *Department of Economics, College of Managemen t and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.*
ambitiouszoza1997@gmail.com
qaljabery@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract. *This study aims to analyze the role of development policies in alleviating poverty in Malaysia during the period (2004–2022) by monitoring and evaluating a set of relevant economic and social indicators. The study employed the inductive method the descriptive-analytical approach to interpret the relationship between governmental development policy orientations and changes in poverty rates.*

The findings reveal that Malaysia has achieved a significant reduction in poverty levels and a decrease in the Gini coefficient—an indicator of income inequality through the adoption of integrated development policies in the fields of education, healthcare, infrastructure, and financial inclusion. Moreover, policies targeting vulnerable groups and financial inclusion programs have contributed to enhancing social justice and achieving sustainable development.

*The study recommends adopting comprehensive development strategies that emphasize equitable resource distribution and equal opportunity***.**

Keywords: *Development Policy, Poverty, Malaysia*

DOI: 10.69938/Keas.25020314

دور السياسة التنموية في التخفيف من الفقر للمدة(2004-2022) (ماليزيا نموذجا)

زهراء ابراهيم كاظم[1] ، أ. د. قصي عبود فرج الجابري [2]
[1] قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
[2] قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
ambitiouszoza1997@gmail.com
qaljabery@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات التنموية في التخفيف من حدة الفقر في ماليزيا خلال الفترة (2004–2022)، وذلك من خلال رصد وتقييم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي التحليلي لتفسير العلاقة بين التوجهات الحكومية في السياسات التنموية، وبين التغيرات الحاصلة في معدلات الفقر. وقد أظهرت النتائج أن ماليزيا تمكنت عبر تبنيها سياسات تنموية متكاملة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والشمول المالي من تحقيق تراجع ملحوظ في معدلات الفقر، وانخفاض في معامل جيني الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل. كما ساهمت سياسات دعم الفئات الهشة وبرامج الإدماج المالي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. وتوصي الدراسة بأهمية تبني استراتيجيات تنموية شاملة ترتكز على العدالة في توزيع الموارد وتحقيق تكافؤ الفرص.

الكلمات المفتاحية: السياسة التنموية، الفقر، ماليزيا.

Corresponding Author: E-mail: ambitiouszoza1997@gmail.com

المقدمة

تعد السياسة التنموية اداة حيوية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في البلدان النامية، ففي حالة ماليزيا لعبت السياسات التنموية دورًا محوريًا في التخفيف من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي منذ استقلال البلاد عن الاستعمار البريطاني في العام 1957. حيث اعتمدت الحكومة الماليزية على مجموعة من السياسات التي تركزت على إعادة بناء المجتمع وتحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف الفئات العرقية. توجهت هذه السياسات، التي تنقسم إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، نحو تحقيق توزيع عادل للثروة، مما ساهم في تقليل معدلات البطالة والفقر. وقد أظهرت التجربة الماليزية أن التخطيط الجيد والتنفيذ الفعّال لسياسات التنمية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مما يجعلها نموذجًا يحتذى به للدول النامية، وخاصة العربية منها، التي تسعى إلى النهوض من التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث

تعد مشكلة الفقر واحدة من المشاكل الاقتصادية التي تواجه الكثير من الدول وبالأخص البلدان النامية والتي تحمل في طياتها الكثير من التبعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، ولقد حاولت الكثير من الدول النامية الافلات من حلقة الفقر المفرغة الا ان جهود الكثير منها ذهبت هباءً، ومن هنا يظهر السؤال حول اي النماذج التنموية اكثر كفاءة للتخلص من الفقر؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن السياسات التنموية التي انتهجتها ماليزيا خلال المدة 2004-2022 كانت فعّالة في التخفيف من الفقر، وذلك من خلال تركيزها على عدة محاور مثل تحسين التعليم، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتعزيز الشمول المالي، مما ساهم في تحقيق تقدم ملموس في مؤشرات التنمية والحد من الفقر.

هدف البحث

يهدف البحث إلى استكشاف دور السياسة التنموية في التخفيف من الفقر في ماليزيا خلال المدة 2004-2022، من خلال تحليل ابرز السياسات والاجراءات التي ساهمت في تعزيز مؤشرات التنمية وتقليل معدلات الفقر.

حدود البحث

الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية للدراسة من عام 2004 إلى عام 2022.

الحدود المكانية: يقتصر البحث على دولة ماليزيا بوصفها نموذجا ناجحا في مكافحة الفقر في العالم النامي.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي التحليلي من أجل تتبع وتحليل أثر السياسات التنموية على الفقر في ماليزيا خلال الفترة (2004–2022)

هيكلية البحث:

قسم البحث الى خمسة مباحث رئيسية: تناول المبحث الاول مدخل مفاهيمي للفقر والسياسة التنموية، فيما تناول المبحث الثاني العلاقة بين الفقر والسياسة التنموية، في حين ركز المبحث الثالث على واقع الفقر في ماليزيا، اما المبحث الرابع فقد تناول تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ماليزيا، وان المبحث الخامس ركز على دور السياسة التنموية في التخفيف من الفقر.

المبحث الاول
مدخل مفاهيمي للفقر والسياسة التنموية

اولا: الفقر (المفهوم والانواع والتأثيرات)

1. **مفهوم الفقر:** يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والازمنة ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه ، الا ان هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الاساسية المادية وغير المادية ، وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على انه حالة من الحرمان المادي

الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء ، كما ونوعاً ، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني ، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات المرضية كالمرض والاعاقة والبطالة وغيرها.**(عبدالرحمن ،2015،27)**

2. انواع الفقر:

حاول الكثيرمن الاقتصاديين والباحثين وضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر وفقاً للمعايير الآتية:

أ) معيار الدخل

- **الفقر المطلق :-** هو الحالة التي لايستطيع فيها الفرد في ظل دخله الوصول الى اشباع الحاجات الأساسية (المآكل والملبس والسكن) بصورة كلية اي انه فقر اقتصادي.**(نبيل وندوة ،2016،60)**

- **الفقر النسبي:-** هو الذي يتمثل بإفتقار الفرد الى الموارد اللازمة لتلبية ادنى حد من مستويات المعيشة في المجتمع الذي يعيش فيه وان هذا النوع يختلف من مكان لآخر بإختلاف الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشها الانسان.**(عبدالرحمن ،2015،16).**

- **الفقر المدقع :-** هو الانخفاض في مستوى الدخل إلى الحد الذي لا يستطيع الفرد عنده الإنفاق على الحاجات والمواد الغذائية الأساسية، مما يؤدي إلى وصول الفقير إلى مرحلة المعاناة من سوء التغذية والأمراض، وحسب تقديرات البنك الدولي إن الفرد الذي يقع ضمن مستوى دخل أقل من دولار يوميا فهو ضمن هذا النوع من انواع الفقر **(خولة،2017،404).**

ب) معيار الزمن

- **الفقر الدائم :-** "هو فقر هيكلي يتطلب التخلص منه إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي"، ويستمر هذا النوع فترة زمنية طويلة ينخفض دخل الفرد او الأسرة خلاله عن المستوى الذي يلبي الحاجات الضرورية. **(محمد واخرون، 2013،151)**

- **فقر الصدمات :-** هو حالة من الفقر تصيب الفرد او الاسرة لفترة زمنية معينة حيث يستطيع بعدها تحسين وضعه الاقتصادي بشكل افضل و يحدث هذا النوع بسبب الصدمات السياسية والاقتصادية المفاجئة، اوبسبب الظروف الخاصة التي يمر بها المجتمع كالنزاعات والصراعات وإنتشار الأوبئة، ويعتبر من اشد انواع الفقر نتيجة للتغير المفاجئ للنمط المعيشي من جهة والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب انخفاض الدخل من جهة أخرى. **(راجي،2009،7)**

3 . تأثيرات الفقر

- الفقر ودوره في التفكك الاسري: يعتبر الفقر من اكثر العوامل التي تهدد الاستقرار الاسري ويقلل من قيمة الافراد داخل الاسرة مما يجعلهم عرضه للاستغلال ويؤدي الى ضعف الولاء للاسرة وذلك بسبب عجزها عن تلبية احتياجاتهم المادية. **(اركان،602،2023)**

- الفقر والمستوى الصحي: يؤدي الفقر الى سوء التغذية يؤدي إلى تدهور الصحة الجسدية والعقلية مما يضعف القدرات القدرة على العمل ويحرمه من فرص الالتحاق بسوق العمل، مما يساهم في انخفاض والإنتاجية، ويقلل من القدرة على الاستمرار في حياة منتجة. **(خولة، 2017،407)**

- الفقر ومستوى التعليم: يُعد الفقر من ابرز العوامل التي تؤثر سلباً على مستوى التعليم احد الاسباب الرئيسية للفقر، حيث تدفع الظروف الاقتصادية الصعبة الكثير من الاسر الى تفضيل العمل على الدراسة مما يؤدي الى تسرب الاطفال من المدارس ويؤدي هذا الى الجهل والبطالة. **(عدنان،2024،185)**

- الفقر المستدام: يعد من أكبر تحديات التي الدول النامية، حيث تستمر ظاهرة الفقر عبر الأجيال بسبب عوامل هيكلية تمنع التنمية الاقتصادية لفهم سبب استدامة الفقر، اذ يمكن الاستعانة بنظرية الحلقة المفرغة للفقر التي قدمها الاقتصادي(رانر نيركسيه) والتي توضح كيف يعيد الفقر إنتاج نفسه بمرور الوقت، ترى هذه النظرية أن الفقر لا ينشأ فقط من نقص الموارد، بل إنه يستمر لأن الفقر يولّد ظروفًا تُبقي المجتمع في حالة من التخلف الاقتصادي. ويحدث ذلك من خلال سلسلة من العوامل المترابطة التي تغلق على الاقتصاد الوطني في دائرة يصعب كسرها، مما يتطلب استراتيجيات تنموية حقيقية لمعالجته. **(هيثم، 2022 ،33)**

- تأثير الفقر على الاقصاء الاجتماعي: يساهم الفقر في تعميق مظاهر الاقصاء الاجتماعي، اذ يؤدي نقص الموارد والدخل الى حرمان الافراد من المشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية مما يجعلهم عرضة للتهميش المؤسسي

والمجتمعي،كما يعرف الاقصاء الاجتماعي بأنه عملية متعددة الابعاد تشمل الحرمان من الموارد والحقوق، وبذلك يمكن اعتبار الفقر من المحركات الرئيسية للاقصاء الاجتماعي. **(Robert,2019,2)**

ثانيا: السياسة التنموية (المفهوم والانواع)

1. مفهوم السياسة التنموية: تعد السياسات التنموية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة، وتعرف على أنها الاجراءات والاستراتيجيات التي تستخدمها السلطات الحكومية لتحقيق التنمية الإقتصادية والعمل على إدامتها وحسن إدارتها.**(محمد ،18، 2008)** كما تعرف بانها مجموعة من المبادئ والقرارات التي تتوصل إليها الحكومة والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية ضمن إطار ديمقراطي، والتي يتم من خلالها تحديد الأساليب والغايات التنموية للمجتمع، ورسمها وفقًا لمجموعة من المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. **(علي ،2015، 29)**، يعتبر دور الحكومة دورا فاعلا في تبني السياسات الداعمة للتنمية، كالسياسات التجارية والزراعية والبيئية والامنية وحفظ التماسك بين القطاعات المختلفة، ويُشكل مبدأ رئيسيا في تطبيق السياسات التنموية.**(Ghobash, H.2012,P88)** كما ان السياسة التنموية هي عبارة عن فلسفة او اسلوب يتم من خلاله عملية التنمية، او هي رسم خطوط التحرك الجوهرية التي تنقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم.

2. انواع السياسة التنموية:

1. سياسة اقتصادية تنموية

- **سياسة التصنيع:** تعد سياسة التصنيع من ابرز السياسات الاقتصادية التنموية، يُعد قطاع التصنيع من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو يُعتبر مؤشراً رئيسياً على تطور الاقتصاد الوطني لأي دولة، ويُساعد في مواجهة التخلّف الاقتصادي. ويعود ذلك إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها التصنيع في مجالات التنمية. وله دوراً أساسياً بالتعاون مع القطاعات الأخرى من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق العديد من فرص العمل، ويُساهم التصنيع في تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية من خلال تشجيع الإنتاج المحلي. **(محمد،105،2022).**

2. سياسة اجتماعية تنموية

- **سياسات تطوير التعليم:** ان الاهتمام بقضايا التعليم والقضايا الثقافية كمحو الامية وتحديث انظمة التعليم والتغيرات الثقافية للمجتمعات يؤثر بشكل ايجابي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، واشار ارثر لويس ان فشل اي سياسة تنموية يرجع الى قلة التعليم وانتشار الامية، كما يرى ان التطور الذي شهدته الدول السوفيتية سابقا يتعلق بشكل كبير بالاستثمارات الضخمة التي انفقت على التعليم، وان النظام التعليمي لا يتماشى مع متطلبات اقامة قطاع خاص، فالقطاع الخاص بحاجة الى كوادر تواكب التطور التقني والمعلوماتي المتسارع، وذلك يتطلب تطوير المناهج التعليمية التي تركز على الحفظ والاستذكار وتطويرها لبناء اجيال ذات امكانيات متقدمة قادرة على جمع المعلومات والحصول عليها وتحليلها وتوظيف هذه المعلومات بما يخدم مصلحه المجتمع ومصلحة اصحاب الاعمال.**(Muschet.nts,F.D.2000,447)**
- **سياسات تعزيز الاداء الصحي:** يعد توفير الصحة ضرورة اساسية في حياة الانسان الذي يعد غاية التنمية، لتحقيق الاساس الاجتماعي والمادي والثقافي وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية، وبناء على ذلك فان العلاقة بين الصحة والتنمية المستدامة هي علاقة تشابك وترابط متبادلة فكلاهما يعد الانسان غاية، وان توفير المستوى اللازم من الصحة العامة من شانه ان يسهم في زيادة الانتاج من ناحية وكذلك تحقيق معدلات متقدمة من الازدهار الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين من ناحية اخرى.**(محمد،115،2023)**
- **سياسات مكافحة الفقر:** يعتبر الحد من مشكلة الفقر من اولويات السياسة التنموية، وهو شرط اساسي من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وكان للمنظمات الدولية اسهام في الحد من الفقر من خلال اقتراح سياسات لتكون الطريق الى علاج هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة. فقد سعت سياسات البنك الدولي في محاربة الفقر من خلال التأكيد على خلق وظائف أكثر في القطاع الحديث أي الاستخدام الأمثل لرأس المال والاستخدام الأكثر للعمل في العملية الإنتاجية، ووضع سياسات واقعية للإسكان متمثلة بمشروعات الإسكان ذات المستوى المنخفض للفقراء.**(ابراهيم،376،2021)**
- **سياسات رعاية اجتماعية:** تعتبر هذه السياسات ضرورية لتحسين جودة الحياة وتوفير الدعم للأفراد والأسر المحتاجة. وتعبر سياسات الرعاية الاجتماعية عن جميع القرارات والقوانين واللوائح والميزانيات والخطط التي تتخذها الحكومة المرتبطة بالمساعدة المتبادلة وسياسة الصحة العقلية، ورعاية الأطفال، وسياسات الضمان الاجتماعي. كما أن هناك ارتباط وثيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

3. سياسات اقليمية تنموية

- **سياسات الاستثمار في البنى التحتية:** تعد البنى التحتية عاملا ضروريا في عملية النمو الاقتصادي والتنمية، حيث تساعد البنية التحتية الافراد والمناطق الاكثر فقرا من الارتباط بالأنشطة الاقتصادية الاساسية، مما يتيح لهم الوصول الى فرص انتاجية اضافية، اذ يبين الاقتصادي روبنشتاين ان النمو الاقتصادي في البلدان النامية لا يمكن ان يتحقق الا من خلال تقديم دفعه كبيرة من الاستثمارات التي يشمل النقل وشبكات الصرف الصحي والسدود ..الخ.**(محمد،105،2022)**

المبحث الثاني
العلاقة بين الفقر والسياسة التنموية

يُعدّ الفقر من أكثر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية تعقيدًا، إذ لا يمكن اختزاله في بُعد واحد كالدخل فقط، بل يشمل نقص فرص التعليم، والرعاية الصحية، والسكن الملائم، وفرص العمل. ومن هنا تبرز السياسة التنموية كأداة استراتيجية تسعى من خلالها الحكومة إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال برامج تستهدف تحسين نوعية حياة المواطنين، ولا سيما الفئات الفقيرة والهشة. وهنالك عدة نظريات توضح العلاقة بين السياسة التنموية والفقر:

- **نظرية التنمية البشرية** : تعتبر التنمية البشرية منهج للتنمية الانسانية الشاملة فهي تسعى الى توسيع خيارات البشر بهدف تحقيق الغايات الانسانية بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الانساني الى الجوانب المعنوية والحياة الانسانية الكريمة التي تشمل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير الفرص لاكتساب المعرفة والانتاج والابداع ، وبالتالي فإن السياسات التنموية التي تستهدف الأبعاد (الصحة، التعليم، السكن) تُسهم مباشرة في خفض الفقر، كما هو واضح في تجربة ماليزيا.**(دروديش،52،2019)**
- **نظرية العدالة التوزيعية :** يقصد بتوزيع الدخل كيفية توزيع إجمالي الناتج المحلي للدولة بين سكانها، وان اسلوب التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله، أما التفاوت في توزيع الدخل فيعد أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية لأنه يؤدي إلى تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع الأمر الذي يعني وقوع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان، كما يعني حصول نسبة كبيرة من السكان على نسبة قليلة من الدخل والعكس صحيح.**(احمد،113،2024).**
- **نظرية رأس المال البشري :** يعد رأس المال البشري المصدر الاساسي للنمو الاقتصادي، لذا فوفقاً لهذه النظرية فان السياسات التنموية يجب ان تتضمن توزيعاً عادلاً للموارد لضمان تخفيف معدلات الفقر كما انه مصدر لزيادة الانتاج والتقدم التكنولوجي ، فقد اعتبرت البلدان النامية العنصر البشري حالياً من أهم ما تملكه الدول من عناصر الانتاج المتاحة وبالتالي يصبح الاهتمام مهما، وترى هذه النظرية أن الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم والصحة يُعدّ من أهم وسائل تمكين الأفراد ورفع إنتاجيتهم، وهو ما يساهم في تقليل الفقر وتعزيز النمو المستدام. **(سندس و شذى،497،2018)**

ونستنتج مما سبق بان العلاقة بين السياسة التنموية والفقر هي علاقة تفاعلية تقوم على التخطيط الاستراتيجي، والتدخلات الشمولية، والقياس المستمر عبر مؤشرات كمية. وتُعدّ تجربة ماليزيا نموذجًا واضحًا على نجاح السياسة التنموية في خفض معدلات الفقر وتحقيق تنمية متوازنة.

المبحث الثالث
واقع الفقر في ماليزيا

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من ابرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم ، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر حيث يصنف الفقراء ضمن الذين تقل دخولهم عن دخل خط الفقر، بينما الاشد فقرا هم الذين تصل دخولهم الى اقل من نصف دخل خط الفقر.**(كنزة،105،2019)**، اذ شهدت ماليزيا خلال مدة البحث تراجعاً ملحوظاً في معدلات الفقر المطلق والمدقع كما هو مبين في الجدول(1)، مما يعكس نجاح السياسات التنموية والاقتصادية لتحسين مستوى المعيشة للفئات الاكثر فقراً، فبالرغم من ذلك بقى الفقر النسبي مرتفعا نسبياً ومستقراً بين (19% و25%) مما يشير الى استمرار الفوارق الاقتصادية وعدم المساواة في توزيع الدخل، اما مع بدية ازمة جائحة كورونا في عام 2019 و2020 ارتفعت معدلات الفقر المطلق والمدقع نتيجة لتراجع الدخل وفقدان فرص العمل مما ابرز هشاشة الفئات الضعيفة امام الصدمات الاقتصادية.

جدول (1) تطور معدلات الفقر في ماليزيا للمدة(2004 -2022)

السنة	الفقر المطلق	الفقر المدقع	الفقر النسبي
2004	5.7	1.2	17.4
2007	3.6	0.7	19.3

19.2	0.7	3.8	2009
15.6	0.2	1.7	2012
15.9	0.1	0.6	2014
16.9	0	0.4	2016
16.9	0.4	5.6	2019
16.2	1	8.4	2020
16.6	0.2	6.2	2022

المصدر: اطلس بيانات العالم، ماليزيا متاح على الموقع الاتي: http://opendataforafrica.or

المبحث الرابع
تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ماليزيا

يشير الجدول(2) الى ان ماليزيا حققت تحسناً ملحوظاً في مؤشر التنمية البشرية(HDI)، حيث ارتفع المؤشر من (0.76) في عام 2004 الى (0.81) عام 2022، والا ان هذا التحسن لم ينعكس بشكل ايجابي على ترتيبها العالمي، اذ تراجع ترتيبها من (60) في عام 2004 الى (63) عام 2022، وان مقارنة ماليزيا ببعض الدول الاسيوية مثل سنغافورا نلاحظ بان هنالك ارتفاع في مؤشرها من (0.87) عام 2004 الى (0.93) عام 2022 مما ينعكس نجاح سياساتها في التعليم والصحة وزيادة الدخل القومي، كذلك الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية اذ ارتفع المؤشر من (0.87) الى (0.91) وتحسن ترتيبها من (27) عام 2004 الى (19) عام 2022 مما يدل على استقرار النمو وتحقيق نتائج تنموية على المدى الطويل، اما عند مقارنة ماليزيا بالدول ذات خصائص اقتصادية واجتماعية قريبة مثل (تايلند، واندونيسيا، فيتنام، الفلبين) نلاحظ هنالك تفاوتاً في الاتجاهات، اذ ان تايلند ارتفع مؤشرها من (0.77) الى (0.80) عام 2022 وتقدمت في الترتيب من (73) الى (66) مما يعني انها قلصت الفجوة مع ماليزيا، اما اندونيسيا فبالرغم من تحسن مؤشرها من (0.69) الى (0.71) الا ان ترتيبها تراجع من (110) الى (112) في عام 2022 مما يعكس وجود تحديات تنموية، اما فيتنام فقد حققت تحسناً ملحوظاً في مؤشرها من (0.70) عام 2004 الى (0.72) عام 2022 مع استقرار نسبي في الترتيب من (108) الى (107)، وقد شهدت الفلبين تراجعاً في المؤشر من (0.75) الى (0.71) وتراجعاً كبيراً في الترتيب من (84) عام 2004 الى (113) عام 2022 مما يشير الى تراجع في الاداء التنموي.

ونستنتج مما سبق بان ماليزيا رغم تحقيقها لتحسن في مؤشر التنمية البشرية، الا انها لم تستطع الحفاظ على موقعها النسبي في الترتيب العالمي مما يعكس تباطؤاً نسبياً في التنمية مقارنة ببعض الدول الاسيوية مثل (سنغافورا وكوريا الجنوبية) ونلاحظ تفوق ماليزيا مقارنة بدول ذات ظروف اقتصادية واجتماعية مثل (اندونيسيا وفيتنام والفلبين)، مما يبرز ضرورة تعزيز سياساتها التنموية بشكل اكثر تكاملاً لضمان الحفاظ على مكتسباتها وتحقيق تقدم اكبر في التصنيفات العالمية مستقبلاً

جدول(2) تطور مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا وبعض الدول الآسيوية للمدة(2004-2022)

الدولة	HDI (2004) ترتيب	HDI (2022) ترتيب	HDI (2004) مؤشر	HDI (2022) مؤشر
ماليزيا	60	63	0.76	0.81
تايلند	73	66	0.77	0.80
اندونيسيا	110	112	0.69	0.71
سنغافورة	15	9	0.87	0.95
الجنوبية كوريا	27	19	0.87	0.91
الفلبين	84	113	0.75	0.71
فيتنام	108	107	0.70	0.72

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لسنوات مختلفة ، متاح على الموقع الاتي:
https://hdr.undp.org/content/human-development-report

شهدت ماليزيا تقدما ملحوظا في مؤشرات التنمية البشرية مما جعلها واحدة من الدول الرائدة في جنوب شرق اسيا من حيث النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. ووفقا لتقارير الامم المتحدة فقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا بشكل مستمر مما يعكس تحسا في الجوانب الاساسية للتنمية مثل الصحة، التعليم، ومستوى الدخل، اذ يعد كل من القطاع الصحي والتعليمي من الركائز الاساسية للتنمية البشرية في ماليزيا حيث تؤثر جودة الخدمات الصحية ومستوى التعليم بشكل مباشر على الانتاجية الاقتصادية

ونوعية الحياة. وفيما يلي سنتناول ابرز المؤشرات الصحية والتعليمية التي تعكس مدى تطور ماليزيا في هذه المجالات واثرها على تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الخامس
دور السياسة التنموية في التخفيف من الفقر في ماليزيا

تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام لما حققته من انجازات كبيرة يمكن ان تستفيد منها الدول النامية عامة والدول العربية خاصة لكي تنهض من التخلف والجمود والتبعية. تعد ماليزيا دولة اسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية اذ اصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الاسلامي فضلا عن أنها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق اسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدما في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية. **(علي،1362،2015)** وان النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدته ماليزيا يعود في جانب كبير منه إلى الدور التدخلي الذي لعبته الدولة بدءاً من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاط الاقتصادي، اذ قامت الحكومة الماليزية بتنفيذ سياسات تنموية منذ الستينات من ابرزها انشاء خطة التنمية الوطنية والتي ركزت على تعزيز البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية،ومن خلال ذلك استطاعت ماليزيا من تقليص معدلات الفقر وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع. **(نادية،167،2012)** هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:

1. المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.
2. يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال.
3. تنتهج ماليزيا سياسة متوازنة مع دول العالم لذا فهي توجه المزيد من مواردها نحو الاستخدامات السلمية كما انها تنتهج سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة التجارب فرنسا النووية، التي اثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي.
4. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
5. انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
6. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
7. سياسة الشمول المالي التي كانت من الاسس التي اعتمدتها الحكومة الماليزية لتحقيق التنمية المستدامة، اذ ان الوصول الى الخدمات المالية يعزز من فرص الفقراء في تحقيق دخل مستدام. **(عبدالحافظ،3،2010)** اذ يعد أحد الأهداف الأساسية لبنك نيجارا ماليزيا (BNM) كونه يهدف إلى إنشاء نظام مالي شامل مع إمكانية الوصول المربح ومعدلات قبول عالية واستخدام مسؤول ورضا العملاء العالي. ولتحقيق هذه النتائج، تتمثل إحدى استراتيجيات البنك المركزي الماليزي في استخدام القنوات والمنتجات والخدمات المبتكرة القائمة على التكنولوجيا، مثل التمويل الرقمي الإسلامي.

اولا: دور السياسات التنموية في تحسين المؤشرات الصحية:

ساهمت السياسات التنموية التي انتهجتها الحكومة الماليزية في تحسين عدد من المؤشرات التي تعد من الركائز الاساسية للتنمية البشرية، ومن ابرزها المؤشرات الصحية، اذ تعد الصحة الجيدة شرطاً رئيسياً في تعزيز الانتاجية والحد من الفقر، اذ تأتي اهمية الاستثمار في هذا القطاع في خلق مجتمع اكثر قدرة على العمل والتعليم والمشاركة في النشاط الاقتصادي. ومن ابرز هذه المؤشرات هي:

1- المؤشرات الصحية في ماليزيا

يعد قطاع الخدمات الصحية من القطاعات الحيوية في مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وان هذا القطاع له أهمية بارزة لما له من تأثير فعال على إنتاجية الأفراد والمجتمع ككل ويمتد نشاط هذا القطاع إلى الاهتمام بصحة البيئة وحمايتها من مخاطر التلوث ووقايتها من مختلف الأخطار، وذلك بالتعاون مع جميع القطاعات العاملة في الدولة، وان الصحة ليس مجرد حق أساسي من حقوق الانسان ، بل لأنها تمثل شرطا أساسيا للتنمية البشرية ومؤشرا جيدا لتحسن مستوى المعيشة لدى السكان، وان استثمار ماليزيا في قطاع الصحة يمثل جزءا رئيسيا في استراتيجية التنمية الشاملة بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل هو وسيله وهدف للتنمية الاقتصادية. **(محمد،39،2019)** ويتبين من خلال الجدول(3) بأن مؤشر التنمية البشرية(HDI) شهد تطورا ملحوظا خلال مدة البحث، اذ بلغ(0.80) عام 2004 ثم شهد بعض التذبذب حيث انخفض الى (0.73) عام 2006 وارتفع تدريجيا ليصل الى (0.81) في عام 2021،اذ نلاحظ ان هنالك تحسناً في مؤشر التنمية البشرية مما يعكس تطور الخدمات الصحية والتعليمية في ماليزيا، هو ما يمكن تفسيره في ضوء نظرية التنمية البشرية، التي تُعطي الأولوية لجودة حياة الفرد من خلال الصحة، التعليم، والدخل، وهو ما تحقق عبر السياسات التنموية الماليزية. العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا قد ارتفع من (73.4) عام 2004 واستمر بالارتفاع الى (76.0) عام 2022 وهذا الارتفاع يعكس تقدما في الخدمات الصحية والظروف المعيشية، مما يساهم في تقليل الفقر على المدى الطويل من خلال تحسين الانتاجية البشرية. اما معدل الخصوبة فقد شهد انخفاضا طفيفا من (2.4) عام 2004 الى (2.0) عام 2016 وبقى مستقرا عند هذا المستوى، وان انخفاض معدل الخصوبة قد يعني تقليل حجم الاسرة مما يتيح للأسر تخصيص مواردها بشكل افضل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة، اما بخصوص معدل الوفيات فقد نلاحظ انخفاضا تدريجيا من (7.1) عام 2004 الى(4.0) في السنوات الاخيرة من 2019-2022، وهذا يشير الى تحسن ملحوظ في الرعاية الصحية والذي ينعكس بشكل ايجابي على معدلات الفقر. وان معدل انتشار سوء التغذية قد انخفض تدريجيا من (4.2%) عام 2004 الى (3.0%) في السنوات الاخيرة من (2019-2022) وهذا الانخفاض يظهر ان هنالك تحسنا في الوصول الى الغذاء والتغذية الصحية، اذ نستنتج من خلال ذلك التحليل بان ماليزيا شهدت تحسنا مستمرا في المؤشرات الصحية من عام(2004-2022) والذي انعكست ايجابيا على تقليل مستوى الفقر.

جدول(3)المؤشرات الصحية في ماليزيا للمدة (2004-2022)

السنة	قيمة مؤشر التنمية البشرية (HDI)	العمر المتوقع	معدل الخصوبة	معدل وفيات المواليد لكل 1000مولود حي	معدل انتشار سوء التغذية (%) من السكان
2004	0.80	73.4	2.4	7.1	4.2
2005	0.81	73.6	2.3	7	4.2
2006	0.73	73.7	2.2	6.8	4.0
2007	0.82	73.9	2.2	6.8	3.7
2008	0.75	74.1	2.2	6.7	3.5
2009	0.75	74.3	2.2	6.8	3.4
2010	0.74	74.5	2.1	6.8	3.2
2011	0.76	74.7	2.1	6.8	3.0
2012	0.76	74.9	2.1	6.8	2.8
2013	0.77	75.1	2.1	6.8	2.6
2014	0.77	75.3	2.1	6.8	2.5
2015	0.78	75.5	2.1	6.8	3.0
2016	0.80	75.6	2.0	6.8	3.4
2017	0.80	75.8	2.0	6.7	2.5
2018	0.80	76.0	2.0	6.7	3.0
2019	0.81	76.0	2.0	4.0	3.0
2020	0.80	76.0	2.0	4.0	3.0
2021	0.81	75.0	2.0	4.0	3.0
2022	0.80	76.0	2.0	4.0	3.0
المتوسط	0.78	74.9	2.11	6.22	3.21
ادنى قيمة	0.73	73.4	2.0	4.0	2.5
اعلى قيمة	0.82	76.0	2.4	7.1	4.2

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لسنوات مختلفة ، متاح على الموقع الاتي:
https://hdr.undp.org/content/human-development-report

اولا: دور السياسات التنموية في تطوير المؤشرات التعليمية:

يعد التعليم احد الركائز الاساسية في بناء راس المال البشري، ويشكل اداة محورية في تمكين الافراد وتحسين فرصهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد اهتمت الحكومة الماليزية اهتماماً كبيراً في تطوير قطاع التعليم، اذ ان تحسين مستوى التعليم يساهم بشكل مباشر في التخفيف من الفقر من خلال رفع المهارات وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل.

2. المؤشرات التعليمية في ماليزيا

لقد كان التعليم في ماليزيا يعاني الكثير من الاهمال وتوالت التأثيرات عليه من قبل البريطانيين أثناء احتلال البلاد وادخالهم للهنود والصينيين بأعداد كبيره فهم يعتزون كثيرا بثقافتهم ودينهم، إلى أن جاء الاستقلال من الاحتلال البريطاني اذ بدأت الحكومة بوضع سياسات لبناء منظومة التعليم، وبعد أن بدأت ماليزيا بدفع عجلة التنمية للبلد كان عليها أن تراعي التعليم بعد أن تغير الاقتصاد من زراعي إلى صناعي فهو يحتاج إلى مناهج علمية جديدة ليواكب تغير الأوضاع، وتتبنى الحكومة خطة طموحة تتمثل برؤية (2020) التي تهدف للوصول بماليزيا إلى بلد متقدم من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجاء اعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية الخطة الخمسية(1966 – 1970) والخطة الخمسية الثانية (1971-1975) وركزت ماليزيا من خلالها على تنمية قطاع التعليم. **(حنان،523،2021)** اذ ان مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا شهدت تحسنا بشكل عام ولكن بعض العوامل الاقتصادية قد اثرت على تقدمها في بعض السنوات، اما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب (15-24 عامًا) بقى مستقرا نسبيا عند (97%) حتى عام 2008، وارتفع تدريجيًا ليصل إلى(99%) في عامي (2021 و2022) وان هذا الارتفاع يعكس نجاح ماليزيا في تحسين جودة التعليم والوصول إليه، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والدخل، وبالتالي التقليل من مستويات الفقر.

جدول(4)المؤشرات التعليمية في ماليزيا للمدة (2004-2022)

السنة	قيمة مؤشر التنمية البشرية(HDI)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة، اجمالي الشباب (الفئة العمرية 15-24عام)	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني
2004	0.80	97	5.7
2005	0.81	97	
2006	0.73	97	3.6
2007	0.82	97	
2008	0.75	97	3.8
2009	0.75	98	
2010	0.74	98	
2011	0.76	98	1.7
2012	0.76	98	
2013	0.77	98	0.6
2014	0.77	98	
2015	0.78	98	0.4
2016	0.80	98	
2017	0.80	97	0.3
2018	0.80	97	
2019	0.81	97	8.4
2020	0.80	97	
2021	0.81	99	6.2
2022	0.80	99	
المتوسط	0.78	97.63	3.41
حد ادنى	0.73	97	0.3
حد اعلى	0.82	99	8.4

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لسنوات مختلفة ، متاح على الموقع الاتي:
https://hdr.undp.org/content/human-development-report

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات Conclusion

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكما ياتي:

1. أظهرت تجربة ماليزيا خلال الفترة (2004–2022) ان السياسات التنموية المتكاملة التي ركزت على التعليم والصحة كانت فعالة في التخفيف من الفقر ،وهو ما يعكس نجاح التوجهات الحكومية في معالجة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.
2. انخفاض معدل الفقر المطلق في ماليزيا من (5.7%) عام 2004 الى (0.4%) عام 2016، يعكس فاعلية السياسات التنموية التي ركزت على الاستثمار في راس المال البشري، وهو ما اكدت علية نظرية راس المال البشري التي ترى في التعليم والصحة وسيلة لزيادة الانتاجية وتخفيف الفقر.
3. تؤكد البيانات الميدانية والتحليل الإحصائي صحة فرضية البحث، حيث تبين أن هناك علاقة إيجابية بين تبني سياسات تنموية شاملة (مثل الاستثمار في التعليم، والبنية التحتية، والضمان الاجتماعي) وبين تحسن مؤشرات التنمية وانخفاض الفقر.
4. ارتفاع مؤشر التنمية البشرية (HDI) من (0.76) عام2004 إلى (0.81) عام 2022، الذي يؤكد فاعلية السياسات التنموية في قطاعات التعليم والصحة والدخل، مما يعكس تحولًا إيجابيًا في جودة الحياة الشاملة في ماليزيا.
5. في عام 2022 ارتفعت معدلات الفقر المطلق والمدقع الى (8.4%) و(1%) على التوالي بسبب جائحة كورونا مما يعكس هشاشة الفئات الفقيرة امام الصدمات.

ثانيا: التوصيات Recommendations

وبناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها نقترح ما يأتي:

1. ضرورة تبني استراتيجيات فعّالة لتوسيع الشمول المالي في الدول النامية، من خلال دعم انتشار فروع البنوك ومراكز الخدمات المالية، وتعزيز استخدام الوسائل الرقمية، وذلك استنادًا إلى نجاح التجربة الماليزية في تحسين مؤشرات الإدماج المالي وخفض معدلات الفقر.
2. ينبغي اعادة هيكلة سياسات توزيع الدخل لتكون أكثر عدالة وإنصافًا، بما يسهم في تقليل الفجوة الطبقية، كما يتضح من أثر انخفاض معامل جيني في ماليزيا على العدالة الاجتماعية.
3. ينبغي تطوير أنظمة حماية اجتماعية مرنة ومتعددة المستويات، تستجيب للأزمات الطارئة كالجوائح أو الكوارث الاقتصادية، لتجنب انتكاس جهود مكافحة الفقر، كما حدث خلال أزمة كوفيد-19.
4. دمج التعليم المهني والتقني في الخطط التنموية كأداة لتعزيز قدرات القوى العاملة، بما يواكب متطلبات سوق العمل ويعزز فرص التوظيف، في ضوء التجربة الماليزية في الاستثمار البشري كعنصر محوري للتنمية.
5. أهمية اعتماد مؤشرات مركّبة للفقر لا تقتصر على الدخل فقط، بل تشمل التعليم، الصحة، والسكن، بما يوفّر أدوات أكثر دقة لقياس فعالية السياسات التنموية، ويعزز من قدرة صناع القرار على صياغة برامج أكثر استهدافًا.

المصادر: REFERENCES

1. ابراهيم جاسم جبار، علي شاكر عبد الوهاب، مستقبل سياسات التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الاعتمادية النفطية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية،(المجلد15،العدد2021،29).
2. احمد محمد محمد الباسل، دور السياسة المالية في تخفيض الفقر وعدالة توزيع الدخل في رواندا منذ 1994، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر،(المجلد3، العدد2024،4).
3. اركان فيصل حماد، الاثار الاجتماعية للفقر على الاسرة دراسة نظرية اجتماعية مجلة نسق، (المجلد38، العدد2023،4)
4. حنان عبدالباقي حسن، قياس اثر التعليم على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، (المجلد7، العدد11، 2021)
5. خولة غريب فرج، الفقر اسبابه واثاره نموذج حي طارق، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، (المجلد9، العدد2017،36).
6. دردیش احمد، التنمية البشرية: مفهومها، مؤشراتها وكيفية قياسها، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية،(المجلد5، العدد2019،14).
7. راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهره الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة1987-2007، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009.
8. سالم توفيق النجفي واخرون، الفقر والبيئة في البلدان العربية المتضمنات والتأثيرات، مجلة البحوث المستقبلية، (المجلد4، العدد2، 2013).

9. سندس جاسم شعبيث، شذى سالم، راس المال البشري ودوره في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل في العراق،(مجلة جامعة جيهان،(اصدار خاص العدد2، 2018)
10. عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، مجلة الوعي الاسلامي، (العدد2010،532).
11. عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
12. عدنان عناد غياض، التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة البطالة والفقر في العراق لسنة2021، مجلة دراسات البصرة، (المجلد51،العدد2024،51).
13. علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة العلوم الصرفة والتطبيقية، (المجلد23، العدد3، 2015).
14. علي الزعبي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، مركز دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، الكويت، 2015،
15. كنزة بن غاية واخرون، التجربة الماليزية في مكافحة الفقر ومقومات نجاحها ،مجلة الاقتصاد والمالية، (المجلد5، العدد2، 2019).
16. محمد احمد مطر، تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة2000-2020، (المجلد23، العدد4، 2022).
17. محمد حسين حفني غانم، تحليل مقارن لأثر الانفاق على التعليم والصحة على التنمية البشرية بين مصر وماليزيا، مجلة العلوم للبحوث التجارية، (المجلد3، العدد1، 2019).
18. محمد سيف رمضان، رؤية في اطار التنمية المستدامة للعراق الاهداف والتحديات واستراتيجيات التطوير مجلة الشرائع للدراسات القانونية، (المجلد3، العدد2023،3).
19. محمد عبدالعزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ، دار التعليم الجامعي ، 2013.
20. محمد عبدالعزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجيات-المشكلات، مطبعة البحيرة، الاسكندرية، 2008.
21. نادية فاضل عباس، التجربة التنموية في ماليزيا للمدة(2000-2010)، مجلة دراسات دولية، (العدد2012،54)
22. نبيل جعفر عبد الرضا، ندوة هلال جودة، قياس وتحليل اتجاهات الفقر في العراق 1980-2012، شركة الغدير للطباعه والنشر المحدودة، ط1، 2016
23. هيثم يوسف جليل، اثر سياسات الاقتصاد الكلي في التخفيف من حدة الفقر في العراق للمدة1990-2018، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2022.
24. Ghobash, H.2012, The Cultural Roots of Democracy in the Gulf: Kuwait and Bahrains History of the People . Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabi, second edition.
25. Muschet.nts,F.D.2000,Principles of sustainable development.Translated by Bahaa Shaheen Cairo, International House for Cultural Investments,First edition.
26. Robert Olet Egwea, Poverty and Social Exclusion, SSRN Electronic Journal,2019, https://doi.org/10.2139/ssrn.3427781